

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

UNIÓN AFRICANA

---

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844  
Website: [www.au.int](http://www.au.int)

---

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الرابعة والأربعون

15 يناير - 15 فبراير 2024

أديس أبابا، اثيوبيا

EX.CL/1501(XLIV)Annex

الأصل: إنجليزي

التقرير المرحلي عن تنفيذ مقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.847(XXXVI))

(بشأن إقامة جبهة متحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين)

## تقرير مرحلي عن تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.847(XXXVI بشأن بناء جبهة متحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفارقة

1. تجدر الإشارة إلى أنه في فبراير 2023، اعتمدت الدورة العادية السادسة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر رقم Assembly/AU/Dec.847(XXXVI ، بشأن بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين. وفي المقرر المذكور، طلب المؤتمر، من بين أمور أخرى، من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذه إلى دورتها العادية السابعة والثلاثين.

2. وعليه، فإن المفوضية تقدم هذا التقرير وفاءً بالتزامها بتقديم تقرير إلى المؤتمر في الموعد النهائي المحدد في فبراير 2024 على النحو المنصوص عليه في المقرر المذكور أعلاه.

3. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن مقرر المؤتمر أجاز الاقتراح الذي قدمته حكومة غانا للمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين في تنظيم مؤتمر دولي في 2023 واستضافته بعنوان "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للضحايا الأفريقية". وفي هذا الصدد، طلب من المفوضية أن تتعاون مع حكومة غانا في تنظيم المؤتمر.

4. وفي ضوء ما سبق، أنشئت لجنة تنسيق مخصصة تضم بعثة غانا الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي والمفوضية. وعقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات لتسهيل عقد المؤتمر. كما تم تنظيم عدد من الأنشطة خلال فترة التحضيرات. ومن بين هذه الأنشطة جولة دراسية حول التعويضات والعدالة العنصرية استضافتها حكومة بربادوس، من 24 إلى 28 يوليو 2023، وحضرها ممثلان عن لجنة الممثلين الدائمين، وهما سعادة السيد يوسف ماندوها أسوماني، رئيس لجنة الممثلين الدائمين والممثل الدائم لجزر القمر لدى الاتحاد الأفريقي، وممثل غانا الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، سعادة أما تووم أمواه. لقد خدمت البعثة غرض إرساء الأساس لتعزيز العلاقات بين أفريقيا ومهجرتها، وهو شريك لا غنى عنه في مسعانا الجماعي لمتابعة المطالبة بالتعويضات على المستوى العالمي.

5. كان الهدف من المؤتمر نفسه هو التأسيس على المبادرات السابقة التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالمطالبة بالتعويضات والتي شاركت فيها القارة الأفريقية. وشملت هذه المؤتمرات مؤتمر البلدان الأفريقية لمنظمة الوحدة

الأفريقية بشأن التعويضات الذي عقد في أبوجا (1993)؛ والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في ديربان (2001)؛ ومؤتمر أكرا بشأن تعزيز العدالة: التعويضات والشفاء العنصري (2022). ومن ثم فإن عقد المؤتمر يمثل خطوة هامة إلى الأمام في مساعيها الجماعية كقارة لتعزيز حركة التعويضات العالمية التي كانت تشهد نهضة.

6. وهكذا انعقد مؤتمر أكرا للتعويضات في أكرا، غانا، من 14 إلى 17 نوفمبر 2023.

7. افتتح المؤتمر فخامة نانا أدو دانكوا أكوفو-أدو، رئيس جمهورية غانا، الذي ألقى الكلمة الرئيسية. وحضر اللقاء أيضا فخامة غزالي عثمانى رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي. كما ألقى كلمة قيمة كل من رئيس وزراء بوروندي وبربادوس وتوجو، ووزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك الأمين العام للجماعة الكاريبية، إلى جانب شخصيات بارزة أخرى في المهجر.

8. تناولت الكلمة أيضا نائبة رئيس المفوضية، الدكتورة مونيكا نسانزاباغانوا، التي مثلت رئيس المفوضية، سعادة موسى فكي. وحضر المؤتمر أيضًا خبراء قانونيون وصناع سياسات وأكاديميون وأصحاب المصلحة من الاتحاد الأفريقي وأفريقيون في المهجر.

9. طوال مداوات المؤتمر، تبلور اعتراف أساسي بوجود مبررات أخلاقية وقانونية للمطالبة بالتعويضات فيما يتعلق بالمظالم التاريخية والجرائم الضارة المرتكبة ضد الأفريقيين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وشملت هذه المظالم العبودية عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، والإبادة الجماعية، والفصل العنصري؛ وتم التأكيد على أن متابعة المطالبة بالتعويضات من شأنها أن تفتح الطريق أمام النهوض بقضية العدالة التعويضية والشفاء للأفريقيين ولجميع المنحدرين من أصل أفريقي.

10. وتم الاعتراف كذلك بأن هناك حاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة التي تتميز بها الأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية الاستعمارية الجديدة الحالية.

11. بروح اعتماد نهج تطلعي، تم التأكيد على أن هناك حاجة إلى دعم حركة التعويضات من خلال إنشاء المؤسسات والآليات التي من شأنها أن تعطيها هيكلًا وتعزز زخمها وتضمن استدامتها.

12. وبناء على ذلك، تم تقديم التوصيات التالية (على النحو المفصل في إعلان أكرام المعتمد في نهاية المؤتمر والمرفق بهذا التقرير المرحلي كملحق)؛ وتقدم المفوضية هذه التوصيات باعتبارها جديرة بالبحث:

(1) لجنة الخبراء المعنية بالتعويضات: ينبغي إعادة تأكيد التوجيه الوارد في مقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.847(XXXVI)) بشأن إنشاء لجنة خبراء معنية بالتعويضات من قبل المفوضية، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرهما من أجهزة الاتحاد الأفريقي، وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسيكون ذلك بغرض تطوير سياسة أفريقية مشتركة للتعويضات وإدماجها فيها؛

(2) مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالتعويضات: وسعيا لتعزيز عمل لجنة الخبراء، ينبغي إنشاء مكتب للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالتعويضات وفقا للإجراءات الواجبة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور مع المجلس التنفيذي، مع الإشارة بشكل خاص إلى ولايته.

(3) استكشاف الخيارات القانونية والقضائية للتعويضات: يجب أن يكون على مستوى الاتحاد الأفريقي دعم للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء الفردية والضحايا وأحفادهم داخل القارة وخارجها فيما يتعلق بالجرائم التاريخية، وكذلك التقاضي في المستقبل للحصول على التعويضات. وبينما يشار إلى أن أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، عملت في الماضي على موضوع الجوانب القانونية فيما يتعلق بالتعويضات، ينبغي تشجيع قيام التعاون بينها وبين أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، مع التركيز على كيفية تفاعل القانون الدولي مع السعي للحصول على التعويضات أو دعمه لها. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي أن يكون هناك تعاون بين أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة من ناحية، والكيانات النظرية لها في الجماعة الكاريبية وأمريكا اللاتينية ومناطق المهجر الأخرى، وكذلك مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

4) الدور المتزايد والنشط لأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي: بشكل عام، ينبغي أن يكون هناك دور متزايد ونشط لأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولجنة الخبراء الأفريقيين بشأن حقوق الطفل ورفاهيته، ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في حملة التعويضات. وينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل اتخاذ تدابير ملموسة وتعزيز الروابط فيما بينها واستدامتها.

5) مجموعة مرجعية قانونية: مجموعة مرجعية قانونية تعمل بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم لجنة خبراء الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي. ستقدم هذه المجموعة المرجعية القانونية المشورة القانونية بشأن مسألة التعويضات، بما في ذلك أفضل الممارسات القانونية المتعلقة بالقانون والتقاضى بما يؤثر على أجندة التعويضات. وستقوم المجموعة المرجعية القانونية أيضًا بتوفير القيادة الفكرية والمشورة، مسترشدة بدراسات الحالة العالمية، للتأثير على السياسات.

6) الاعتراف بجهود المجتمع المدني الأفريقي بشأن التعويضات: بهدف التأسيس على العمل الذي قامت به مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع المواطنين الأفريقيين، من خلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك مجتمع المهجر الأفريقي. وهذا سيسمح للخطابات اليومية بأن تسترشد بالمطالبة بالتعويضات والعدالة التعويضية.

7) إنشاء إطار شراكة عابرة للقارات: ينبغي إنشاء إطار شراكة عابرة للقارات بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية والأفريقيين في المهجر في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا والمملكة المتحدة وجميع المناطق الأخرى في العالم، بهدف تعزيز التعاون والتضامن داخل الجنوب العالمي. وهذا من شأنه أن يركز على الاعتراف بأن التعويضات هي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

8) زيادة دور الأمم المتحدة: في سياق الأمم المتحدة الأوسع، قد ينظر منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في عقد مؤتمر دولي، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي،

تشارك فيه القوى الاستعمارية السابقة، بشأن مسألة التعويضات، فضلا عن تمديد عقد المنحدرين من أصل أفريقي.

(9) إعادة التحف الثقافية الأفريقية واستعادتها وحمايتها: في ضوء الأحكام ذات الصلة من أجنحة الاتحاد الأفريقي 2063، والتي تدعو إلى إعادة الثقافة والتراث والتحف الأفريقية المسروقة، كاملة، والحفاظ عليها، ينبغي تطوير موقف أفريقي موحد قوي بشأن استعادة الممتلكات والتراث الثقافية. علاوة على ذلك، ينبغي إعداد إطار عمل بشأن المفاوضات المتعلقة بإعادة/استرداد الممتلكات الثقافية التي تم الاتجار بها بشكل غير مشروع من القارة، وفقاً للمشاورات القارية بشأن استعادة الممتلكات والتراث الثقافية التي عقدت في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2021.

(10) الصندوق العالمي للتعويضات: ينبغي إنشاء صندوق عالمي للتعويضات لتعزيز حملة التعويضات في أفريقيا بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

(11) بناء جبهة موحدة لمعالجة عدم المساواة في الهيكل المالي الدولي للاستعمار الجديد: من خلال إصلاح أنظمة وهياكل المنظومة المالية للاستعمار الجديد، على النحو الذي دعا إليه رؤساء الدول الأفريقية الأخرى في المحافل الدولية الأخرى بما في ذلك رؤساء كينيا وجنوب أفريقيا وغانا. سيكون ذلك بهدف تحقيق بنية تحتية مالية عالمية جديدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، تكون تعويضية بطبيعتها ومنصفة اقتصادياً من حيث النطاق والممارسة. وفي نفس السياق، ينبغي إنشاء آليات لمواجهة الخسائر والأضرار، وتغير المناخ، وتخفيف الديون، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

(12) بناء جبهة موحدة لمعالجة عدم المساواة في النظام السياسي الدولي للاستعمار الجديد: ينبغي أيضاً إنشاء جبهة موحدة لمعالجة عدم المساواة السائدة في النظام السياسي الدولي، مع الإشارة بشكل خاص إلى تكوين مجلس الأمن للأمم المتحدة وأساليب عمله كما نادى بذلك الاتحاد الأفريقي مرارا وتكرارا.

(13) مؤتمر دولي سنوي حول التعويضات: بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي على عرض استضافة المؤتمر على أساس سنوي، إلى جانب الآليات الأخرى ذات الصلة للحوار المتعلق بجوانب محددة من التعويضات، للحفاظ على الزخم.

(14) موضوع عام 2025: يجب أن يكون موضوع عام 2025 هو "العدالة لأفريقيا من خلال التعويضات".

2024-01-15

# Progress report on the Implementation of the Assembly Decision (Assembly/Au/Dec.847(Xxxvi)) on building a United Front to Advance the Cause of Justice and the Payment of Reparations to Africans

African Union

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10541>

*Downloaded from African Union Common Repository*